ارتفاع طفيف في أسعار النفط إلى 45.77 دولار للبرميل

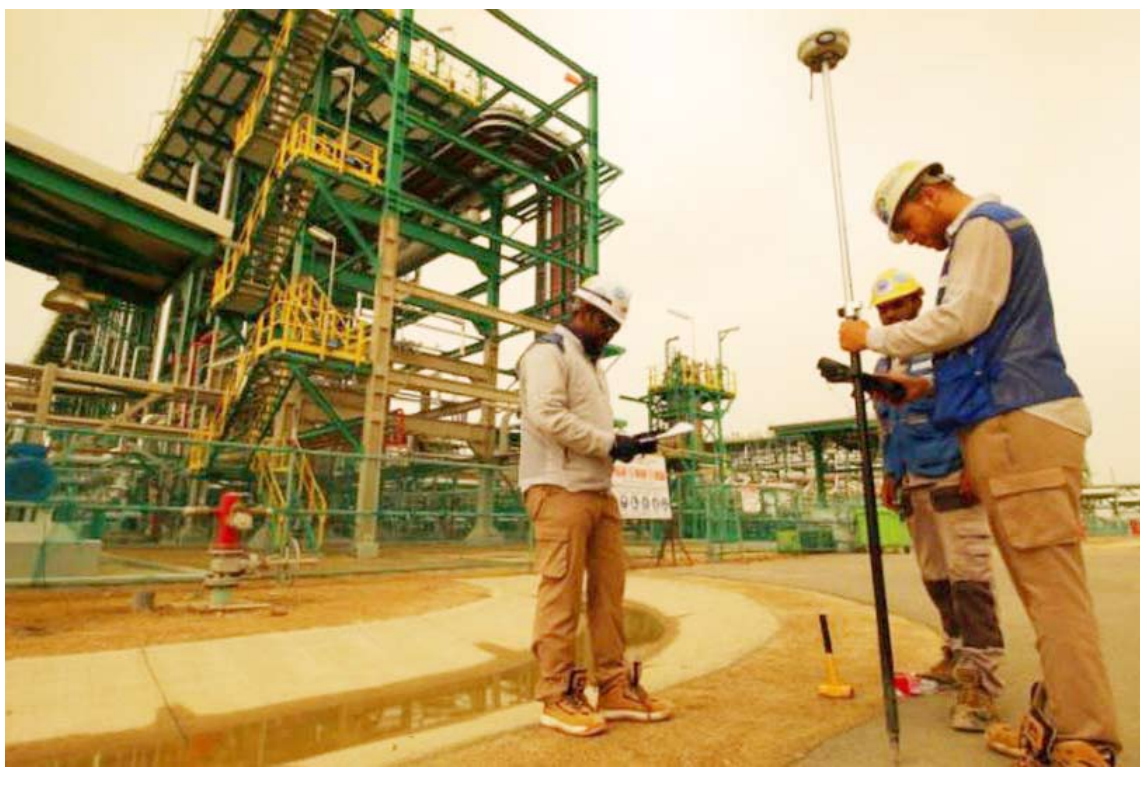

استقرت أسعار النفط امس الخميس، إذ يندفع إعصار هائل في خليج المكسيك صوب قلب صناعة النفط الأميركية، مما يجبر منصات حفر النفط ومصافي التكرير على وقف الإنتاج.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم أكتوبر تشرين الأول، التي ينتهي أجلها غدا الجمعة، 13 سنتا أو ما يعادل 0.3% إلى 45.77 دولار للبرميل، بعد أن انخفضت 22 سنتا أو ما يعادل 0.5%، الأربعاء. وصعد عقد خام برنت تسليم نوفمبر الأكثر نشاطا عشرة سنتات إلى 46.26 دولار للبرميل.

وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي بمقدار سنت إلى 43.40 دولار للبرميل. وتسبب الخطر النابع من الإعصار لورا في دفع السوق للارتفاع هذا الأسبوع، لكن من غير المتوقع أن يؤثر على الإمدادات كثيرا بسبب أن مخزونات النفط والمنتجات النفطية ما زالت مرتفعة بسبب الضرر الذي ألحقته جائحة فيروس كورونا بالطلب على الوقود.

ويقول محللون إن فائض في الإمدادات العالمية يضغط على أي معنويات تميل إلى الصعود في الأسعار ناجمة عن الإعصار. وتبلغ مخزونات النفط الخام الأميركية 507.8 مليون برميل في نهاية الأسبوع المنتهي في 21 أغسطس، حتى بعد انخفاض أكبر من المتوقع بلغ 4.7 مليون برميل.

وأوقف منتجو النفط يوم الثلاثاء إنتاج 1.56 مليون برميل يوميا من الخام، أو ما يعادل 84% من إنتاج خليج المكسيك، وقاموا بإخلاء 310 منشآت بحرية. كما جرى إغلاق تسع مصاف تعالج نحو 2.9 مليون برميل يوميا من الخام إلى وقود، أو ما يعادل 15 % من طاقة التكرير الأميركية.

الأردن.. تراجع فاتورة النفط 43 بالمئة في 6 أشهر

انخفاض صادرات النفط السعودية 55 بالمئة بـ8.7 مليار دولار في يونيو

أظهرت بيانات رسمية، أن قيمة صادرات النفط السعودية انخفضت في يونيو 55% على أساس سنوي، لتسجل تراجعا قدره 8.7 مليار دولار.

وقالت الهيئة العامة للإحصاء، إنه مقارنة مع مايو، فإن إجمالي الصادرات، شاملا السلع غير النفطية مثل الكيماويات والبلاستيك، زاد 19.1 % إلى 1.86 مليار دولار. وفي مايو ، تراجعت صادرات النفط السعودية بنحو 12 مليار دولار على أساس سنوي.

وفي وقت سابق، أظهرت بيانات رسمية استمرار تراجع صادرات الخام من السعودية، في يونيو لتسجل أدنى مستوى لها على الإطلاق، وسط تأثر الطلب العالمي بجائحة كوفيد19-.

وانخفضت الصادرات 17.3%، عن الشهر السابق إلى 4.98 مليون برميل يوميا، أقل مستوى لها منذ يناير كانون الثاني 2002 على الأقل، وفقا للأرقام الصادرة عن مبادرة البيانات المشتركة. وتراجع إجمالي النفط المشحون من السعودية، شاملا المنتجات البترولية، 18.7%، إلى 6.08 مليون برميل يوميا من 7.48 مليون برميل يوميا في مايو ، في حين زادت مخزونات الخام 5.8 مليون برميل إلى 153.35 مليون.

في المقابل، انخفضت قيمة واردات الأردن من النفط الخام ومشتقاته في النصف الأول من العام الحالي إلى 642 مليون دينار (905.5 مليون دولار).

يأتي هذا الرقم بانخفاض نسبته 43.3% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2019 بحسب بيانات الإحصاءات العامة الأردني الصادرة الثلاثاء. وكانت فاتورة الأردن من النفط ومشتقاته قد بلغت في نهاية يونيو 2019 نحو 1.13 مليار دينار. ويستورد الأردن أكثر من 95% من احتياجاته من الطاقة.

الذهب يتراجع عالمياً قبيل خطاب «جيروم باول»

تراجع سعر التسليم الفوري للذهب عالمياً خلال تعاملات امس الخميس، قبيل خطاب رئيس الفيدرالي «جيروم باول» ومع انتظار بيانات اقتصادية أمريكية.

وينظر الجميع باهتمام إلى حديث رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي «جيروم باول» في اجتماعات «جاكسون هول» ، حيث يتطلع المستثمرون إلى إشارات حول استراتيجية البنك المركزي بشأن التضخم والسياسة النقدية.

وعلى الجانب الاقتصادي، من المقرر إعلان بيانات طلبات إعانة البطالة في الولايات المتحدة وأداء الاقتصاد الأمريكي خلال الربع الثاني وكذلك مبيعات المنازل قيد الانتظار. وارتفع سعر العقود الآجلة لمعدن الذهب تسليم شهر ديسمبر بنسبة هامشية 0.06 بالمائة إلى 1953.60 دولار للأوقية.

في حين تراجع سعر التسليم الفوري للمعدن النفيس بأكثر من 0.5 بالمائة إلى 1944 دولاراً للأوقية، فاقداً نحو 10.46 دولار.

وفي تلك الأثناء، تراجع المؤشر الرئيسي للدولار والذي يتبع أداء الورقة الأمريكية مقابل 6 عملات رئيسية بأكثر من 0.1 بالمائة مسجلاً 92.884.

تأجيل منتدى دافوس للصيف بسبب كورونا

أعلنت إدارة المنتدى الاقتصادي العالمي في بيان، إرجاء اجتماع دافوس 2021 المقرر عقده بالأساس في الشتاء في المنتجع السويسري إلى «بداية الصيف المقبل» لعدم توافر الظروف المناسبة لتنظيمه «بشكل آمن» في يناير في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد.

وقال متحدث باسم المنظمة القائمة على عقد المنتدى، في بيان، إن المنتدى الاقتصادي العالمي قرر بعد ظهر اليوم إعادة جدولة اللقاء السنوي للعام 2021 في مطلع الصيف المقبل، مضيفا أن القرار اتخذ بعدما رأى خبراء أنه من غير الممكن عقد اللقاء بشكل آمن في يناير.

وقال «لم يكن القرار سهلا، إذ ثمة حاجة ملحة لجمع قادة العالم» من أجل التخطيط لـ«إعادة إطلاق (الاقتصاد) ما بعد كوفيد».

وإن كانت المنظمة تفادت إعطاء موعد محدد لمنتدى 2021، فهي ألمحت إلى إمكانية عدم عقد المنتدى في دافوس، إذ جاء في البيان «ستتلقون تفاصيل بشأن المواعيد والموقع لمنتدانا السنوي بعد إعادة جدولته فور توافر الظروف لضمان صحة وسلامة جميع المشاركين والذين يستضيفونهم».

وكانت إدارة المنتدى الاقتصادي العالمي أفادت مطلع يونيو أنها تود الإبقاء على الملتقى السنوي الشهير في المدينة الصغيرة الواقعة في جبال الألب السويسرية إنما «بشكل غير مسبوق» يتضمن «محادثات تجري شخصيا وافتراضيا».

وإضافة إلى القمة التي أرجئت إلى الصيف، تعتزم إدارة المنتدى تنظيم «حوارات افتراضية على مستوى رفيع يمكن لقادة العالم خلالها تقاسم وجهات نظرهم حول العالم في 2021» وذلك «خلال الأسبوع الذي يبدأ في 25 يناير».

«ميديف الفرنسية»: جاهزون لإعادة إعمار مرفأ بيروت

أعلنت جمعية أرباب العمل الفرنسيين (ميديف) أن الشركات الفرنسية مستعدة للعمل «إلى جانب الشعب اللبناني» في مشروع إعادة بناء ميناء بيروت بعد الانفجار الهائل الذي وقع فيه مطلع أغسطس الجاري ودمر أجزاء واسعة من العاصمة اللبنانية.

وقبيل أيام قليلة من عودة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى بيروت في ثاني زيارة له إلى لبنان في أقل من شهر، قال جوفروا رو-دي-بيزيو، رئيس جمعية «ميديف» التي تمثل الشركات الفرنسية «بالطبع، من وجهة نظر اقتصادية صرفة فإن لبنان سوق صغير، لكن الرهان لا يكمن هنا».

وأضاف في كلمة ألقاها في باريس بمناسبة افتتاح جامعة ميديف الصيفية أن الرهان يكمن في أن «لبنان هو أحد آخر البلدان الديموقراطية والمتعددة الأديان في الشرق الأوسط» وهو يجسد تالياً «فكرة معينة عن العالم والحضارة لا بد من الحفاظ عليها».

وتابع «هذا بلد أعرفه بعض الشيء وهو عزيز على قلبي: المرة الأولى التي رأيت فيها ميناء بيروت كانت في عام 1985، كان الوقت ليلاً وكنت في زورق صغير سريع تابع للبحرية الوطنية وكانت الحرب الأهلية» لا تزال مستعرة في بلد الأرز (1975-1990).

ويزور ماكرون لبنان في الأول من سبتمبر، في ثاني زيارة له إلى هذا البلد منذ الانفجار الذي دمر العاصمة بيروت في الرابع من الجاري.

ويصل ماكرون مساء الاثنين عشية يوم حافل سيخصصه لـ«متابعة المساعدة لإعادة الإعمار» وللبحث في المسائل السياسية في وقت يتعين فيه تشكيل حكومة جديدة في لبنان، بحسب ما أعلنت الرئاسة الفرنسية.

وكان ماكرون أول مسؤول أجنبي يزور بيروت في السادس من أغسطس بعد يومين من الانفجار الهائل الذي وقع في مرفأ العاصمة اللبنانية وتسبّب بسقوط أكثر من 180 قتيلاً وآلاف الجرحى ودمّر أحياء بأكملها.

اقتصاد البلاد انكمش بوتيرة قياسية قدرها 9.7 بالمئة في الربع الثاني

ألمانيا تمدد إجراءات لكبح التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا

قالت أنجريت كرامب كاربنباور زعيمة الحزب الديمقراطي المسيحي المحافظ إن أحزاب الائتلاف الحاكم في ألمانيا اتفقت على تمديد إجراءات لكبح التداعيات الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا.

وبعد حوالي سبع ساعات من المحادثات، توصل المحافظون الذين تنتمي إليهم المستشارة أنجيلا ميركل، وشركاؤهم في الائتلاف الديمقراطيون الاشتراكيون أيضا إلى اتفاق لتمديد مساعدات مؤقتة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وقال مكتب الإحصاءات في ألمانيا إن اقتصاد البلاد انكمش بوتيرة قياسية قدرها 9.7 % في الربع الثاني، إذ انهار إنفاق المستهلكين واستثمارات الشركات والصادرات في ذروة جائحة كوفيد19-.

وأضاف المكتب أن التراجع الاقتصادي يفوق بكثير ما حدث خلال الأزمة المالية قبل ما يزيد عن عشر سنوات، ويمثل أكبر انخفاض منذ بدأت ألمانيا تسجل حسابات الناتج المحلي الإجمالي الفصلية في 1970.

لكن القراءة تمثل مراجعة طفيفة بالرفع من تقدير سابق للناتج المحلي الإجمالي للفترة بين أبريل نيسان ويونيو حزيران عند 10.1- % على أساس فصلي نشرها المكتب الشهر الماضي.

وانكمش إنفاق المستهلكين 10.9 % على أساس فصلي، وتراجعت الاستثمارات الرأسمالية 19.6 %، وانخفضت الصادرات 20.3 %، بحسب ما تظهره بيانات الناتج المحلي الإجمالي المعدلة في ضوء العوامل الموسمية.

وانخفضت أنشطة البناء، وهي محرك ثابت للنمو في الاقتصاد الألماني، 4.2 % على أساس فصلي. وقال مكتب الإحصاء إن العامل الإيجابي الوحيد جاء من استهلاك الحكومة الذي ارتفع 1.5 % على أساس فصلي بسبب برنامج إنقاذ حكومي متعلق بفيروس كورونا.

وأضاف مكتب الإحصاءات في ألمانيا، إن اقتصاد البلاد انكمش بوتيرة قياسية قدرها 9.7 % في الربع الثاني، إذ انهار إنفاق المستهلكين واستثمارات الشركات والصادرات في ذروة جائحة كوفيد19-.

وأضاف المكتب أن التراجع الاقتصادي يفوق بكثير ما حدث خلال الأزمة المالية قبل ما يزيد عن عشر سنوات، ويمثل أكبر انخفاض منذ بدأت ألمانيا تسجل حسابات الناتج المحلي الإجمالي الفصلية في 1970.

قطر الوطني يتوقع مزيداً من استقرار التجارة العالمية بإعادة فتح الاقتصادات الكبرى

توقع بنك قطر الوطني في تحليله الأسبوعي أن تشهد التجارة العالمية مزيدا من الاستقرار وذلك تزامنا مع إعادة فتح الاقتصادات الكبرى، مدللا في هذا الإطار على أن هناك استقرارا واسع النطاق يحدث على مستوى العالم يعمل على إحياء، ليس فقط قطاع الخدمات المتضرر بشدة، ولكن أيضا قطاع التصنيع، كما يتضح من ارتفاع نتائج الاستطلاعات مع مديري المشتريات (مؤشرات مديري المشتريات).

وأوضح البنك في تحليله، أن التفاؤل الحذر ساد بشكل مستمر خلال الأشهر القليلة الماضية، حيث أقدمت العديد من الاقتصادات المتقدمة على «إعادة فتح» أنشطتها تدريجيا، مع الأمل أن تكون قد تركت ذروة صدمة الوباء وراءها، وأدى استقرار وتيرة انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد- 19) وتحفيزات السياسات النقدية والمالية القوية إلى انعكاس كبير في الاتجاهات الاقتصادية، من كساد سريع وعميق إلى ما يبدو حتى الآن أنه انتعاش يقترب من المستويات السابقة على المدى المتوسط.

وبعد عدة أشهر من الانتعاش المتذبذب، تعمق تحليل بنك قطر الوطني في أرقام أحد أكثر المقاييس موثوقية للنشاط الحقيقي، أي التجارة العالمية، لافتا إلى أن صادرات الاقتصادات شديدة الانفتاح وذات التقارير المبكرة في شرق آسيا، والتي تعد مؤشرا متزامنا رئيسيا لديناميات التجارة الإجمالية، انخفضت حتى الآن بنسبة 11 % على أساس سنوي في يوليو 2020، بحسب التقرير المنشور على وكالة الأنباء القطرية «قنا». وحسبما أفاد التحليل فبينما يمثل هذا الانخفاض تراجعا كبيرا، إلا أنه بعيد جدا عن الانهيار الذي حدث في أبريل الماضي، عندما هوت الصادرات على أساس سنوي بأكثر من 19 %، وعلاوة على ذلك، يشير خط الاتجاه الأكثر سلاسة لمتوسط الأرقام السنوية على مدار 3 أشهر إلى بداية نقطة تحول للصادرات، مع تحرك الاتجاه صعودا بشكل تدريجي بعد الانهيار الحاد.

التجارة العالمية

وأشار التحليل إلى أن هناك أربعة أسباب تعطي إشارات واعدة على أن نقطة التحول في التجارة العالمية ستكتسب زخما، أولها، أنه خلال شهر يوليو الماضي، توسعت صادرات اقتصادات شرق آسيا ذات التقارير المبكرة على أساس شهري للمرة الأولى منذ يناير 2020، فبعد 5 أشهر من الانخفاض، زادت قيم الصادرات بالدولار الأمريكي من الاقتصادات الآسيوية الرئيسية بنسبة 6 % من يونيو إلى يوليو.

وانتعشت الصادرات إلى آسيا وأوروبا، على وجه الخصوص، بشكل كبير، مما يشير إلى انتعاش سريع يرافق «إعادة الافتتاح».

وأشار السبب الثاني إلى بدء نشاط النقل، وهو مؤشر رئيسي للطلب الوارد والصادرات، في الإشارة أيضا إلى قوة إضافية، حيث يشير مؤشر داو جونز لمتوسط النقل، وهو مؤشر للأسهم يتألف من شركات الطيران والشاحنات والنقل البحري والسكك الحديدية وشركات التوصيل، والتي يقود أداؤها تقليديا الصادرات بمقدار 3 أشهر، ليس فقط إلى بداية الانتعاش ولكن أيضا إلى تسارع كبير خلال الأشهر القليلة القادمة.

ووفقا للسبب الثالث فمن المقرر أن يصل تراكم الطلبات الجديدة إلى المنتجين على مستوى العالم، بعد عدة أشهر من اضطراب جانب الإمداد وسحب المخزونات، وأثرت صدمة /كوفيد-19/ على قطاع التصنيع القائم على التصدير بشكل كثيف بعد 19 شهرا من التباطؤ الصناعي الحاد، عندما كانت دورة التصنيع جاهزة للتحول إلى وضع توسعي.

وتم سحب المخزونات المتراكمة المتعلقة بالتدابير الوقائية ضد الاضطراب في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين في عام 2018 تدريجيا خلال عام 2019، مما يتطلب طلبات جديدة وزيادة في التدفقات التجارية، خاصة وأن الوباء لم يقض تماما على الحاجة إلى هذه الطلبات الجديدة. وأفاد السبب الرابع بأن الوباء أدى إلى تسريع اتجاهات الاستهلاك طويلة الأجل التي عادة ما تكون كثيفة التصدير مثل البرامج والأجهزة الإلكترونية ومعدات الاتصالات، حيث تدفع متطلبات العمل من المنزل الطلب على الأجهزة والإلكترونيات، ويؤدي اعتماد تقنية الجيل الخامس للاتصالات 5G والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات اللازمة من أجل عملها بشكل صحيح، إلى زيادة الطلب على صناعة أشباه الموصلات.

واختتم بنك قطر الوطني تحليله بأن التجارة تعمل حتى الآن على تعزيز الإشارات الإيجابية الأخرى للتعافي المبكر من الركود العالمي.. وإذا استمر الوباء في الاستقرار واستمر الدعم الاستثنائي المتأتي من السياسات النقدية والمالية، فمن المرجح أن يتسارع النشاط الاقتصادي والتجاري أكثر.